وزير السياحة وعد بمتابعة وضعه مجدداً

اللجنة الاقتصادية تعيد عقد مشروع تأهيل أوتستراد الأحلام في مدينة طرطوس من دون تصديق طالبةً التريث

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

واقع الأوتستراد الممتد من المنارة حتى نهاية شاليهات الأحلام عند مشروع عمريت الجديد واقع سيئ جداً وبحاجة ماسة للإكساء لكونه يخدم عدة مرافق سياحية منها شاطئ الكرنك ومنتجع البلو بي ومواقع أخرى مستثمرة من «السورية للنقل والسياحة» إضافة لمخفر الشرطة والشاليهات الخاصة التي يتم تقاضي رسوم إشغال جيدة عنها في الفترة الأخيرة تنفيذاً لتقرير التفتيش.. الخ.

هذا الطريق الذي يبلغ طوله نحو ٣كم سبق وتم طرح واقعه السيئ أمام وزيري الإدارة المحلية والسياحة وبناء على ذلك تم رصد اعتماد مالي لإكسائه منذ عامين لكن حتى الآن لم يتم تحسين واقعه لأسباب غير معروفة.

مدير الشؤون الفنية في مدينة طرطوس وسيم زغيبة أكد أن مشروع إعادة تأهيل الأوتوستراد يعتبر من أهم المشروعات الخدمية لتنشيط الحركة السياحية وربطها بالمدينة وحين تمت الموافقة على إدراجه في الخطة الاستثمارية لمجلس المدينة تم إعداد دراسة (كشف تقديري- تحليل أسعار – دفتر شروط فنية) ومن ثم تنظيم العقد بالتراضي بين مجلس المدينة والشركة العامة للطرق والجسور لتنفيذ أعمال إعادة تأهيله بقيمة ١,٥ مليار ليرة، وقد تم تصديق العقد من المكتب التنفيذي لمحافظة طرطوس، وأحيلت الإضبارة إلى الجهات الوصائية للتصديق، إلا أنها أعيدت من قبلهم لاستدراك بعض الملاحظات (مصطلحات لغوية) والتأكد من قيم بنود بالكشف التقديري فتم استدراك جميع الملاحظات والتأكيد أن الأسعار مطابقة لجدول الأسعار الصادر عن مديرية الخدمات الفنية في طرطوس ومن ثم رفعت الإضبارة إلى الجهات الوصائية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٦.

لكنها أعيدت للمرة الثانية لاستدراك بعض الملاحظات والتي تبين أنها لغوية أيضاً مع بعض المصطلحات وتم استدراك الملاحظات وإعادة رفع الإضبارة إلى الجهة الوصائية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤.

ويتابع مدير الشؤون الفنية في هذه الفترة ونتيجة للتضخم المالي الذي حصل وارتفاع أسعار المازوت والإسمنت أعيدت الإضبارة أيضاً بكتاب رئيس اللجنة الاقتصادية وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لتكليف مجلس مدينة طرطوس لبيان الرأي الصريح والواضح حيال الرغبة بالاستمرار بالتعاقد مع المتعهد من دون تخفيض القيمة العقدية ومدى التزام العارض بعرضه أو التعاقد وفق اشتراطاته الجديدة لتغيير الأسعار العقدية باتفاق جديد.

حيث أكدنا على رغبتنا بالاستمرار بالتعاقد مع المتعهد وفق الكشف التقديري من دون تخفيض القيمة العقدية.

وبعد مخاطبة المتعهد الشركة العامة للطرق والجسور لبيان مدى التزامهم بالعرض المقدم أو التعاقد وفق اشتراطات جديدة لتغيير الأسعار وإبرام محضر اتفاق جديد، أكدت الشركة العامة للطرق والجسور استعدادها التام لتنفيذ الأعمال على أن يتم التعاقد وفق الاشتراطات الجديدة لتغيير الأسعار العقدية بموجب محضر اتفاق جديد لكونه مضى على محضر الاتفاق بين المدينة والشركة أكثر من عام.

وبموجب كتاب رئيس اللجنة الاقتصادية وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المنتهي إلى تكليف من يلزم لموافاة أمانة سر اللجنة الاقتصادية بالمطلوب والمقترحات بهذا الشأن تمهيداً لإعادة العرض لإقرار اللازم بهذا الشأن، تمت مخاطبة الشركة العامة للطرق بعد أن تم تعديل الأسعار وفق الأسعار الرائجة الحالية وفق نشرة الخدمات الفنية بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١ والمعتمدة من محافظة طرطوس لبيان إمكانية تنفيذ المشروع وفق الأسعار الرائجة ونتيجة لزيادة أسعار الإسمنت الأخيرة الصادرة في ٢٠٢٣/٦/١ وسنداً لكتاب محافظ طرطوس المتضمن التأكد من أن تكون أسعار الكشف التقديري متوافقة مع الأسعار الحقيقة لتاريخ الإعلان وذلك من خلال مقارنتها مع الأسعار المعتمدة في مديرية الخدمات الفنية وفي حال كانت الأسعار متغيرة يجب تعديل أسعار الكشف التقديري بما يناسب ذلك وعليه تمت مخاطبة مديرية الخدمات الفنية لموافاتنا بتحليل الأسعار الجديد وحتى تاريخه لم تتم موافاتنا بالأسعار المعتمدة والمصدقة أصولاً بعد الزيادة الحاصلة في أسعار الإسمنت.

وبعد أن تم صدور نشرة الأسعار عن مديرية الخدمات الفنية والمصدقة من محافظة طرطوس تم عقد اجتماع مع الشركة العامة للطرق والجسور يوم ٢٠٢٣/٧/١٧ وتبين أن قيمة الأعمال الواردة في الكشف التقديري لمشروع أعمال إعادة تأهيل أوتستراد الأحلام في مدينة طرطوس بلغت خمسة مليارات ومائة وثمانية ملايين وثماني مئة وأربعاً وعشرين ألفاً وخمسمائة وعشرون ليرة سورية لا غير.. فتمت مخاطبة وزير الإدارة المحلية بمقترحين الأول يتضمن إبرام عقد جديد وفق الكشف التقديري المرفق و٥,٢ مليارات ليرة ما يتطلب إعادة إجراءات تصديق العقد بالمراحل السابقة نفسها وفق الأسعار الرائجة الأمر الذي سيستهلك وقتاً إضافياً بالرغم من أهمية المشروع وضرورة تنفيذه بالسرعة لكون الشركة العامة للطرق والجسور فرع طرطوس لا ترغب بتنفيذ الأعمال إلا وفق الأسعار الرائجة، أو تصديق العقد رقم ٦٨ لعام ٢٠٢١ مع الشركة العامة للطرق والجسور فرع طرطوس نظراً لأهمية المشروع وحفظ حق الشركة القانوني لفروقات الأسعار.

وبين أنه تم الرد على المقترح بكتاب رئاسة مجلس الوزراء رئيس اللجنة الاقتصادية رقم ١/١١٤٦١ تاريخ ٢٠٢٣/٨/١٧ بإعادة العقد إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة للتريث.

وأول من أمس طرحت الجهات المحلية الأمر مع وزير السياحة وطلبت الموافقة على تنفيذ المشروع ولاسيما أن الاعتماد متوافر من موازنة المدينة فوعد وزير السياحة بإعادة طرحه مجدداً مع رئاسة مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية وصولاً لتصديق العقد والبدء بالتنفيذ.

> زغيبة: من أهم المشروعات واعتماده المالي متوافر

مدير زراعة القنيطرة لـ«الوطن»: إقبال على خضار المحافظة بسبب خلوها من الملوثات

| القنيطرة - خالد خالد

تشهد الأسواق إقبالاً كبيراً على تموين «الملوخية» لتكون بديلة عن مواد كانت أساسية عند العوائل السورية، ولكن بسبب الظروف المعيشية الصعبة وضعف القدرة الشرائية تم الاكتفاء بالحد الأدنى من المونة.

وبين أبو خالد «صاحب محل» أن أسعار الملوخية ارتفعت كثيراً خلال الشهر الحالي بسبب زيادة الطلب عليها، حيث وصل السعر اليوم (الملوخية الخضراء المقطوفة) إلى ١٣ ألف ليرة، بعد أن كانت تباع بـ٧– ٨ آلاف ليرة، أما الملوخية بالعيدان وغير المقطوفة فسعرها يتراوح بين ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ بعد أن كان ١٥٠٠ ليرة، كما أن سعر كيلو الملوخية اليابس وصل في الأسواق إلى ٥٠ ألف ليرة، وهذا السعر قابل للزيادة بعد انتهاء موسم الملوخية.

وأكد مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى الإقبال الكبير من أبناء دمشق وريفها على منتجات القنيطرة الزراعية لكونها طبيعية وخالية من أي ملوثات، كما أن مياه الري نظيفة (آبار وينابيع وسدود)، ولا يقتصر الأمر على الخضر والفواكه، وإنما يوجد إقبال أيضاً على الحليب ومشتقاته ومعظم الإنتاج يذهب إلى دمشق وريفها.

وأوضح موسى أن انتاج المحافظة من الملوخية ٥٠٠ طن هذا الموسم، حيث تزرع في دائرة القنيطرة بكميات قليلة نحو ٤٨ دونماً، على حين في ريف المحافظة الجنوبي (دائرة زراعة الخشنية) تصل المساحة إلى ١٠٦٠ دونماً ومن القرى الأشهر بزراعتها غدير البستان ومن النوع البلدي وهو المطلوب بكثرة، مبيناً أن الطلب على الملوخية يكثر في الأسواق الشعبية المنتشرة بالبلدات والقرى، وخاصة سوق الإثنين بخان أرنبة والأربعاء بمدينة البعث، لأن أغلبية الموظفين بالمحافظة من أبناء تجمعات ريف دمشق وهذان السوقان قريبان من مكان عملهم.

وأضاف: يمتد موسم الملوخية على مدار شهري آب وأيلول، ويتم استقطاب يد عاملة لقطف أوراق الملوخية، حيث يصل قطف الكيلو الواحد لنحو ٤٠٠ ليرة، الأمر الذي يوفر فرص عمل لكثير من السيدات.

وأشار مدير الزراعة إلى أن المحاصيل الزراعية التي تنتجها القنيطرة وهي مطلوبة أيضاً في أسواق دمشق هي البندورة وإنتاج المحافظة يصل إلى نحو ٣٧ ألف طن والخيار ٥٧٦٠ طناً، والباذنجان ١٤٨٠ طناً، والكوسا ٣٦ طناً، واللوبياء والفاصوليا نحو ١٠٠ طن والبامياء ٨٩٣ طناً، والبطيخ ٤٠ طناً، والسمسم ٥٠ طناً، والفليفة ٢٠ طناً.

توجيه حكومي... على الوحدات الإدارية تحقيق وارد مالي لنفسها

رئيس المجلس لـ«الوطن»: كشف ملفات فساد بالمليارات وإحالة مخاتير للتحقيق

| اللاذقية - عبير محمود

كشف رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن» عن تحويل ٥ ملفات خلال الفترة الماضية إلى الرقابة والتفتيش منها ملفات بخصوص تجاوزات بمجلس مدينة اللاذقية، وفي مؤسسة الإسكان والمرافق ومشاريع أخرى بخصوص المداجن، وهو ملف بخصوص الهدر بالمليارات.

وأكد أن أي ملف أو قضية حول توثيق بوجود خلل بجهة ما، يصل إلى مجلس المحافظة من أي من الأعضاء يتم التدقيق به والنقاش حوله وإتاحة الفرصة للمعني بالموضوع للدفاع عن نفسه وإثبات العكس، وحسب المجلس تتم المعالجة وفق المكتب التنفيذي على اعتباره ذراع المجلس وأداة تنفيذية للمجلس له الحق بالتحقيق والتحقق من أي قضية واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق أي إدارة كانت، موضحاً بأن المكتب يرأسه المحافظ والقرارات الصادرة عنه ملزمة لكل إدارات الدولة أو إحالته للرقابة الداخلية على مستوى المحافظة إضافة إلى إمكانية التحويل إلى هيئة الرقابة والتفتيش.

ورأى أن استئصال الفساد لا يتم كما يجب إذ يصل أحياناً أحد الملفات إلى نقطة معينة ومن خلاله تتم محاسبة الإدارات العامة التي كان يجب أن تلحظ الفساد المتراكم في الفروع وهو أمر يتطلب المعالجة.

رئيس مجلس المحافظة كشف أيضاً عن إحالة نحو ١٢ مختار حي إلى التحقيق إضافة إلى إعفاء عدد منهم، موضحاً أنه ووفق القانون رقم ١٠٧ يتم إحداث لجان أحياء واختيار مخاتير بعناية وفي حال وجود الخلل يتم إعفاؤه وإحالته إلى لجان قضائية وتحقيقية.

وأشار حبيب إلى أنه يتعين اختيار المختار بعناية وهو منصب غير دائم فعند وجود أي خلل يتم إعفاؤه من الجهات المعنية، مشدداً على ضرورة أن يكون للمختار دوره بكل أمانة والتواصل مع الأهالي وأن تكون لجان الحي بشكل عام قادرة على الإنصات للمواطن ونيل ثقته والعمل على رفع مستوى الخدمات والتنمية للمجتمع الذي يمثلونه.

وأشار حبيب إلى توجه الحكومة لتمكين المجالس المحلية من خلال دعمها وتأسيس مشاريع تنموية وسياحية في الوحدات الإدارية ليصبح لديها وارد مادي تؤدي من خلاله الخدمات على أكمل وجه، ولتكون قادرة على دفع أجور موظفيها، إذ إن هناك بلديات محدثة لا تزال تعتمد على الإعانات الحكومية المالية وهنا دور مجلس المحافظة في دعم الوحدات الإدارية من الموازنة المستقلة لمجلس المحافظة، وذكر أنه تم مؤخراً دعم مشروع إنشاء فرن في إحدى الوحدات الإدارية بعد نقص في التمويل وتم إعانة الوحدة بمبلغ مالي لاستكمال إنشاء الفرن بما يعود بالنفع على الوحدة الإدارية وأهالي المنطقة.

ونوه بأن مجلس المحافظة وهو أعلى جهة في المحافظة يقدم المؤازرة للوحدات الإدارية عبر تقديم معونات مالية ومجلس الوحدة الإدارية يقوم بصرفها وفق الأولويات في إطار عمله، مشيراً إلى أهمية أن يكون أعضاء مجلس الوحدة الإدارية من ذوي الخبرة والاختصاص وقادرين على اتخاذ قرارات تحقق التنمية للمجتمع الأهلي والتنمية المستدامة بشكل عام.

من جهة ثانية، لفت حبيب إلى دعم وزارة الإدارة للمجالس المحلية على جميع المستويات وكامل الجغرافيا السورية، مع التأكيد على تفعيل الإدارة المحلية والنظر بالقضايا المطروحة من الوزارات المعنية، وأهمها النظر بجدية في التوصيات التي ترفعها المجالس إلى الوزارات وخاصة المستثناة من الخطة الوطنية اللامركزية، منوهاً بأن التوصيات ليست مُلزمة إنما يتبناها المجلس ويُفترض من صاحب القرار أو الوزارة المركزية أن تناقشها على محمل الجد لما تمثله من أهمية للمواطنين الذين يمثلهم المجلس.

وأضاف رئيس مجلس المحافظة، بأن هناك تجاوباً من عدد من الجهات المعنية بالتوصيات مقابل عدم تعاون جهات أخرى، علماً أن وزارة الإدارة المحلية تحيل التوصيات مباشرة إلى الوزارات المعنية، التي بدورها يجب أن تنظر بجدية فيها وترسل الرد أصولاً.

وطرح حبيب مثالاً حول أهمية التوصيات بما يعود بالمنفعة على الوحدات الإدارية، ومنها ما يخص موضوع الاستملاك السياحي على الشريط الساحلي الذي يؤرق المواطنين في اللاذقية، مشيراً إلى أن مجلس المحافظة رفع توصية لوزارة السياحة بإعادة النظر بالإشارة إلى بعض المواقع والسماح بإشادة المنشآت السياحة ضمن الوحدات الإدارية ليعود بالنفع على المواطنين بشكل عام، فإن تعدد المنشآت السياحية يؤدي لرفع مستوى الخدمة ضمن مجال التنافسية في تقديم الخدمات للسياح بشكل عام.

وذكر أنه كإدارة محلية تم تكريس المحافظة كزراعية وسياحية فلا يمكن أن تتخلى عن الصفة الزراعية فهي هوية معظم أبناء المحافظة، وفي الوقت نفسه كان التوجه إلى الجانب السياحي وليس الصناعي لعدم وجود صناعات كبيرة في المحافظة بل أن يكون لدينا صناعة السياحة فالوارد من السياحة مهم جداً للوحدات الإدارية وخاصة في ظل النقص بالمنشآت السياحية من مستوى ٥ نجوم إذ لا تتعدى ٥ منشآت ما يجعل السائح يعاني الحجوزات بشكل عام.

٢٠ ألف تكسي بدمشق

محافظة دمشق تصدر التعرفة الجديدة لـ(التكاسي) وأجور جديدة لسرافيس خط (ميدان برزة)

| فادي بك الشريف

أصدرت لجنة تحديد الأسعار في محافظة دمشق قرارين تضمنا تعرفة جديدة لخدمة سيارات الأجرة «التكاسي» العاملة ضمن دمشق وأجور النقل للسرافيس العاملة على البنزين على خط ميدان برزة.

ولكن لسان حال العديد من المواطنين يؤكد أن العديد من سيارات التكسي تتضرب عرض الحائط بأي قرارات رسمية صادرة عن المحافظة، بحجة عدم مواءمتها للوضع الراهن، في ظل ارتفاع المبررات التي يطلقها أصحاب هذه السيارات والمتعلقة بارتفاع أجور الصيانة والإصلاح لأضعاف مضاعفة، ناهيك بتأخر رسائل البنزين، الأمر الذي يتطلب تسريع تركيب أجهزة الـ«جي بي إس» وتخفيف زمن الرسالة وزيادة الكمية.

وبحسب قرار اللجنة، أصبحت التعرفة الجديدة لسيارات (التكاسي) ٢٠٠٠ ليرة سورية للكيلومتر الواحد و٢٤٠٠٠ ليرة للساعة الزمنية و١٠٠٠ لفتحة العداد و٥٠٠ ليرة قيمة الضربة ومسافة الضربة ٢٥٠ متراً وزمن الضربة ٧٥ ثانية.

وتضمن القرار إضافة مبلغ ١٠٠٠ ليرة إلى شريحة العداد من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة ومبلغ ٢٠٠٠ ليرة إلى شريحة العداد من ١١٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليرة في حين المبلغ المتراوح بين ٢١٠٠ إلى ٣٠٠٠ يضاف إليه ٤٠٠٠ والمبلغ من ٣١٠٠ إلى ٤٠٠٠ ليرة يضاف إليه ٥٠٠٠ ليرة وفي حال ظهرت شريحة العداد من ٤١٠٠ إلى ٥٠٠٠ يضاف مبلغ ٧٠٠٠ وشريحة العداد من ٥١٠٠ إلى ٦٠٠٠ ليرة يجب على الراكب إضافة مبلغ ٩٠٠٠ ليرة، في حين المبلغ من ٦١٠٠ إلى ٧٠٠٠ يضاف إليه ١١٠٠٠ ألف ليرة في حين من ٧١٠٠ إلى ٨٠٠٠ يضاف إليه ١٣٠٠٠ ألف ليرة والمبلغ من ٨١٠٠ إلى ٩٠٠٠ يضاف إليه ١٤٠٠٠ بينما المبلغ الظاهر على شاشة العداد من ٩١٠٠ إلى ١٠٠٠٠ يضاف إليه ١٦٠٠٠ ألف ليرة وعند ظهور مبلغ قيمته فوق ١٠٠٠٠ ليرة يضاف إليه مبلغ ١٩٠٠٠ ليرة.

وكلف القرار ورشة العدادات بالشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات «السورية للشبكات» فرع دمشق بالعمل على تعديل العدادات في منطقة نهر عيشة خلال مدة أقصاها مئة يوم من تاريخه.

كما تم تكليف فرع مرور دمشق بطباعة لصاقات مكتوب عليها المبالغ الواجب دفعها من الراكب إضافة إلى المبلغ الظاهر على شاشة العداد وتوزيعها على التكاسي ولصاقات العداد معدل.

وحددت اللجنة مبلغ ٢٠٠٠ ليرة تعرفة الركوب ضمن سرافيس خط برزة ميدان العاملة على البنزين لكامل الخط و١٠٠٠ ليرة تعرفة الركوب من برزة إلى دوار التربية و١٠٠٠ ليرة من دوار التربية إلى ساحة الأشمر.

وكلف المؤتمر مديرية هندسة المرور والنقل طباعة اللصاقة وتوزيعها على السرافيس وحدد ثمنها بـ٥٠٠٠ ليرة.

وبحسب مصدر في محافظة دمشق لـ«الوطن»، فإن التعديل جاء بعد صدور قرار رفع أسعار المحروقات، الأمر الذي اقتضى إجراء تعديل على العدادات، علماً أن عدد التكاسي في العاصمة دمشق يصل إلى الـ ٢٠ ألف سيارة.

> ٢٠٠٠ ليرة للكيلومتر الواحد.. ومواطنون لـ«الوطن»: العبرة في التطبيق والتزام السائقين